عدوان ثلاثي وحرب ثالثة على الأبواب

صمت مريب من قبل الشرعية وهدوء في جبهات القتال الشمالية

الأمناء / تقرير/عبدالله جاحب :

بعد اجتياح الجنوب وغزوه في صيف العام 94 م , واحتلاله من قبل القوات الشمالية وبصكوك وفتاوي إخوانية جهادية بحجج وهمية وتحت مظلة الغزو الشرعي من قبل قوات نظام الرئيس الهالك " صالح " , تكرر صيغة سيناريو جديد في العام 2015 م , ومحاوله اجتياح وغزو الجنوب مجددا , على أيادي فاتحين جدد بنفس النمط والأسلوب والغاية القديمة للاحتلال الشمالي للجنوب .

بعد اجتياح 94 م , وفشل غزو 2015 م تلوح في الأفق اليوم ملامح وبوادر ومعالم اندلاع حرب ثالثة تدور رحاها تحت صيغة سيناريو جديد لا يختلف بالأهداف والغايات والأطماع عن اجتياح 94 م وغزو 2015 م , ويصب تحت خانة مظلة استرداد " الوحدة المذبوحة " على أسوار وأبواب الجنوب بعد صيف تحرير 2015 م .

لماذا اشتدت وتيرة المعارك الآن ؟

اشتداد المعارك على خطوط التماس وبين حدود ماقبل العام 90 م ينذر عن حرب ثالثة يدبر لها في ليل مظلم بين كواليس الحوثيين , ودهاليز الإخوان, وأزقة الشرعية.

وقال مراقبون في تصريحات خاصة لـ"الأمناء" إن كل مايحدث اليوم على خطوط التماس يوحي برسم معالم حرب ثالثة تلوح في الأفق بين طرفين ودولتين , وبين تناحر دولي على صيغة نهاية سيناريو الحرب التي تدور رحالها منذ أربعة أعوام ونيف , وهي مؤشرات حتمية وإعداد مؤكد وإخراج حقيقي لمواجهة ثالثة بين الغزو الاحتلالي الشمالي وبين الجنوب .

لماذا توقفت جبهات الشمال ؟

تنذر توقيف الجبهات في الشمال والتفرغ وحشد القوات على الحدود مع الجنوب وتحديدا صوب الضالع ويافع , وسيناريوهات المؤامرات والمكايد والبيع والغدر , وإسقاط المواقع العسكرية والمعسكرات في الحدود الشمالية الجنوبية عن مواجهة محتمله على صفيح ساخن لحرب ثالثة تشارف وتصل إلى الأبواب بهدف غزو واحتلال ثالثة صوب الجنوب .

تؤكد الشواهد الماثلة على الأرض بأن الجنوب بات اليوم على مشارف اندلاع حرب ثالثة وذلك ماتفرزه كل المعطيات والأحداث والمؤشرات التي تدور رحاها في الساحة السياسية والمشهد العسكري من أجل صيغة وإعداد وإخراج سيناريو حرب ثالثة نحو غزو واحتلال تشير بوصلته العسكرية والسياسية في اتجاه الجنوب .

تسليم المناطق للحوثيين والاتحاد على حدود الجنوب

مايحدث اليوم ابتداءً من البيضاء ووصولاً إلى مريس وقعطبة والعود إلى حدود الضالع الجغرافية يضعنا أمام منعطف ومنحدر تلوح ملامحه ومعالمه في الأفق, فالمتابع للأحداث اليوم وما أفرزته في المواقع العسكرية, سوف يخرج بنتيجة قد تكون معدة لها مسبقا وفق خطوط وحدود دولية وإقليمية يراد إفرازها على أرض الواقع .

حيث إن عملية تسليم المواقع والمناطق من قبل الإخوان في المناطق الشمالية وإيصال الحوثيين إلى الحدود الجنوبية يوحي بوضع اللمسات النهائية لخطوط ترسيم الحدود بين الدولتين , والوصول إلى خطوط التماس والإعداد والتهيئة تحت مظلة وسقف ثلاثي الأبعاد من أجل الوصول إلى الجنوب من خلاله .

كل ذلك يوحي بترسيم مبطن وغير معلن بين إعادة الترسيم الجغرافي بين الحدود , والوصول إلى تسليم كامل لكل مناطق الشمال والوصول إلى حدود الجنوب ,فهل كان تسليم المناطق للحوثيين والاتحاد إلى حدود الجنوب ترسيم مبطن وقناعة نهائية عن حتمية الأمور إلى ماقبل العام 90 م وفرض سياسية الأمر الواقع ؟ أم هناك مخطط تدار فصوله بين أروقة الحوثيين ودهاليز الإخوان و أزقة الشرعية في سبيل إسقاط الجنوب .

العدوان الثلاثي على الجنوب :

ترمي الأحداث والمعطيات والمتغيرات التي شهدتها وماتزال تشهدها الساحة وما أفرزته من أحداث في الضالع و يافع عن بروز واكتشاف مخطط ومنظومة عمل وعدوان ثلاثي يستهدف الجنوب , يتم تنفيذه وفقا لأجندات وابعاد واستراتيجيات وأهداف, عنوانها الأبرز سقوط الجنوب السياسي والعسكري .

ويرى المراقبون أن عملية إيقاف الجبهات وإخماد وتيرة إشعال نيرانها , في هذا التوقيت الذي يفترض أن تكون في ذروه اشتعالها ولهيب اندلاعها , نتيجة للمعطيات والأحداث الحاصلة في الضالع ويافع يطرح ألف سؤال وسؤال .

ووفقا للمراقبين فقد وقعت الشرعية في مستنقع وبؤر اللعب على المكشوف وفضح ما كان يدور تحت الطاولة مع الإخوان والحوثيين , وكل ذلك ليس تخمينًا أو تحليلا ؛ وإنما حقائق من أهمها سقوط المواقع وتسليمها من قبل الإخوان, وصمت وتجاهل الشرعية من إمداد الضالع ويافع بالعتاد والسلاح والجنود والدعم الذي يخرجها من مستنقع الخيانة التي وقعت فيها .

لم يكن العدوان الثلاثي الشرعي الإخواني الحوثي على الجنوب وحيدًا بلا كان مدعوم بإسناد ودعم لوجستي ومادي ومعنوي وسياسي وعسكري من قوى خارجية وإقليمية تحاول إيصال ذلك العدوان الذي ينشئ بأدوات داخلية إلى الأهداف والأبعاد والمنظومة وفقا للاستراتيجيات والغايات والرغبات الخارجية الدولية الإقليمية .

فبعد التحرير خاض الجنوب حرباً شرسة مع الإرهاب وتواجده , ومعركة ضروس سياسية وإعلامية وعسكرية مع جيف الإخوان وفضلات الشرعية, واليوم يقف الجنوب أمام عدوان ثلاثي (حوثي , شرعي , أخواني) من أجل حرب ثالثة شمالية جنوبية .

إفراغ القوى العسكرية الجنوبية من العاصمة عدن

مخطط رهيب يستهدف القوى الجنوبية العسكرية, وخطوات نحو تنفيذه على أرض الواقع وتحديد صوب العاصمة المؤقتة عدن.

أحداث تضع علامات استفهام ومعطيات ترمي بظلالها على أرض العاصمة الجنوبية عدن , بدأت مواشرت تنفيذ ذلك المخطط الشيطاني القذر , ومحاولة تطبيقه على أرض الساحة في عدن .

إشعال جبهات القتال في الضالع ويافع وسقوط البيضاء ومناطق الحدودية صوب الحدود الجنوبية.

صمت مريب من قبل الشرعية وهدوء في جبهات القتال الشمالية, وتصويب بوصلة القتال نحو الضالع ويافع وثرة ومكيراس , كل ذلك من أجل أشغال وافراغ العاصمة المؤقتة عدن من القوات الجنوبية وصاحب ذلك الإفراغ توافد مرتزقة أفارقة وانتشارهم في محافظة عدن , كل ذلك يهدف إلى إسقاط عدن من الداخل , ولن يكون ذلك إلا من خلال إخراج القوى العسكرية الجنوبية من عدن وإشغالها بـ حرب على الحدود , فهل تستطيع القوى الشيطانية تنفيذ مخطط إفراغ عدن وإغراقها بتوافد المرتزقة الأفارقة ؟, أم تكون هناك ضربة موجعة من القوات الجنوبية, بإتقان وتكتيك سياسي وعسكري في آنٍ واحدٍ .

(الأمناء) تنفرد بنشر وثائق مهمة عن نتائج تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمنطقة الحرة في عدن (الحلقة الرابعة)

٩٩ حالة تصرف بأراضي المنطقة الحرة بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء

"الأمناء" تقرير خاصّ:

بعد أن تحصلت "الأمناء" على وثائق للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمنطقة الحرة عدن كشفت الفساد المستشري في هذا المرفق الحكومي، وقد نشرت "الأمناء" في الحلقة الثالثة ما خسائر تعاقدات المنطقة الحرة من خصم مساحات بنسبة 35% من إجمالي المساحات المرخصة...فمن وراء منح تراخيص لمشاريع في مواقع مغمورة بمياه البحر؟ ... فتواصل "الأمناء" نشر الحلقة الرابعة من التقرير .

امتنع فرع الهيئة العامة للأراضي م/عدن عن تقديم البيانات اللازمة للجهاز على الرغم من المطالبات المتكررة بهذا الشأن مما استدعى بالجهاز إحالة المعنيين إلى النائب العام بتهمة حجب البيانات والمعلومات عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وعرقلة عمله وبالرجوع إلى المعلومات والبيانات المحفوظة لدى الجهاز فقد تبين الآتي:

- وجود بيانات مستخرجة من إرشيف هيئة الأراضي - عدن وسبق الوقوف عليها عام 2008 ضمن أعمال لجنة مشتركة عنيت بحصر حالات البسط والتعدي على أراضي المنطقة الحرة وقد شملت تلك الحالات تصرفات غير قانونية تتحمل مسؤوليتها هيئة الأراضي في شق منها إلى جانب عدد من الموجهات بمشاريع عامة وتوجيهات مختلفة (مكتب الأشغال - عدن، نائب المحافظة عدن، مكتب الأوقاف /8عدن)، وذلك بحسب ما تم الوقوف عليه لعدد 99 حالة تصرف بأراضي المنطقة الحرة بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م.

- قيام فرع هيئة الأراضي بعدن خلال العام 2014م بصرف 46 قطعة أرض في جزيرة العمال من أراضي المنطقة الحرة القطاع C ، والجدير بالذكر : إن الجهاز قد رفع هذا الأمر تحديد إلى نيابة الأموال العامة ضمن مواضيع أخرى شملها تقريره رقم 76 وتاريخ 2018/4/25م.

- على الرغم من صدور عدد من التوجيهات العليا (رئاسية) وزارية (رئاسة الوزراء) و (مجلس القضاء الأعلى) تصب جميعًا في حصر البث في قضايا ادعاءات الملكية بأراضي المنطقة الحرة في لجنة معالجة الادعاءات في المحافظة التي تعتبر قراراتها نافذة فقد تبين في الوقت ذاته قيام بعض القضاة بالبث في مطالبات تتعلق بهذه الأراضي والفصل في بعض منها لصالح مدعي الملكية خلافًا لما سبق إيضاحه، الأمر الذي أدى إلى نزع مساحات كبيرة من أراضي المنطقة الحرة بموجب تلك الأحكام ومن ذلك على سبيل المثال:

ما ورد في مذكرة المنطقة الحرة الموجهة إلى رئيس محكمة استئناف عدن بتاريخ 2018/10/16م من شكوى ضد رئيس محكمة البريقة لإصداره (أمر على عريضة) من مدعي بمنع التعرض ودون وجود دعوى قضائية مترتبة على ذلك إلزام المنطقة الحرة بتنفيذ الأمر جبراً.

- النظر في قضية الأرض المسماة (الطرف السبع) وإصدار حكم باعتبارها أرض تتبع الأوقاف .

- النظر في قضية الأرض المسماة (الجعيشن وبقاين كليب) وإصدار حكم بتمكين المدعين في الأرض والتصديق على إجراءات البيع التي تمت من قبلهم لآخرين .

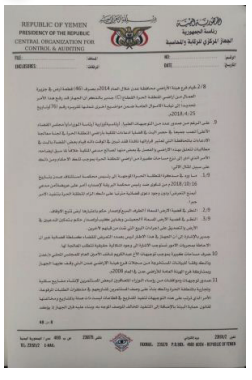

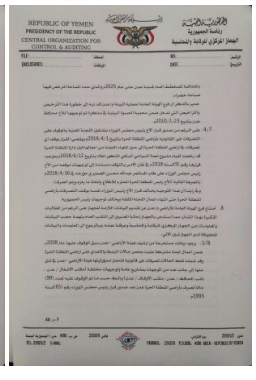

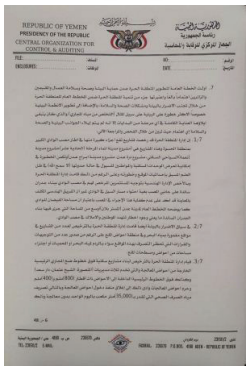

جدير بالإشارة إلى أن الجهاز في هذا الإطار ليس بصدد التعرض للقضاء كسلطة قضائية غير أن الإحاطة بمجريات الأمور تستوجب الإشارة إلى وجود إشكالية حقيقية تتطلب المعالجة لها.

- صرف مساحات كبيرة بموجب توجيهات الأخ عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي م/عدن وذلك وفقًا للبيانات المستخرجة من سجلات فرع هيئة الأراضي عدن والتي وقف عليها الجهاز وبمشاركة فرع الهيئة العامة للأراضي عدن في العام 2008م.

- صدور توجيهات وموافقات من رؤساء الوزراء المتعاقبين لبعض المستثمرين لإنشاء مشاريع سكنية وتجارية في المنطقة الحرة وذلك بناء على وصف المستثمرين لمشاريعهم في مذكرات الطلبات المرفوعة، والأمر الذي ترتب على هذه التوجيهات تنفيذ المشاريع في قطاعات ليست ذات صلة بالمشاريع ومخالفتها لقانون حماية البيئة بالإضافة إلى التنفيذ المخالف للوصف الموجه به ، وبناء عليه فإنّ الجهاز إذ يؤكد على الدور القيادي لمجلس الوزراء كجهة مسؤولة عن المنطقة الحرة وفقا لقانون المناطق الحرة ؛ إلا إنه في ذات الوقت يؤكد على ضرورة دراسة الطلبات المقدمة من كافة الجوانب من قبل مختصين قبل التوجيه بتنفيذها منعا لتكرار ما سبق ولضمان التنفيذ السليم لأنشطة المنطقة الحرة.

- تشير الوقائع على الأرض حدوث حالات كبيرة من البسط والتعدي على أراضي المنطقة الحرة من خلال عدد من المذكرات للجهات المختصة بهذا الشأن غير أنها لا تتوفر لدى المنطقة الحرة أي بيانات تفصيلية بمجمل حالات البسط على الأراضي.